

# تحرك عاجل

## القبض على سياسي بسبب تعليق على وسائل التواصل الاجتماعي

في 31 يوليو/تموز 2024، ألقى أفراد من الشرطة يرتدون ملابس مدنية القبض تعسفياً على المعارض السياسي المصري البارز يحيى حسين عبد الهادي، البالغ من العمر 71 عاماً، من أحد الشوارع في القاهرة. وجاء القبض عليه بعد أيام قليلة من نشره تعليق على موقع فيسبوك ينتقد فيه الرئيس عبد الفتاح السيسي والجيش ويدعو إلى تغيير النظام. وفي نفس يوم القبض عليه، أجرت نيابة أمن الدولة العليا تحقيقاً معه، وأمرت بحبسه احتياطياً مدة 15 يوماً على ذمة التحقيق في تهم زائفة تتعلق بالإرهاب بالإضافة إلى تهمة نشر "أخبار كاذبة". ينبغي الإفراج عنه فوراً وبدون قيد أو شرط، حيث إن السبب الوحيد لاحتجازه هو ممارسته السلمية للحق في حرية التعبير.

**بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مانشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه**

النائب العام المستشار محمد شوقي عباد

مكتب النائب العام، مدينة الرحاب، القاهرة، جمهورية مصر العربية

الفاكس: +202 2577 4716

تويتر: @EgyptianPPO

سيادة المستشار،

تحية طيبة وبعد...

أرسلكم للإعراب عن قلقي بشأن الاحتجاز التعسفي الذي يتعرض له يحيى حسين عبد الهادي، البالغ من العمر 71 عاماً، وهو معارض سياسي بارز والمتحدث السابق باسم الحركة المدنية الديمقراطية، وهي ائتلاف سياسي معارض، حيث تستهدفه السلطات فيما يتصل بتعليق نشره على فيسبوك، في 23 يوليو/تموز، وتساءل فيه إلى متى يظل الجيش صامتاً بينما يعيش الشعب المصري في ضنك، وسط فشل الحكومة وشيوع الفساد، كما دعا إلى تغيير النظام في البلاد.

ففي 31 يوليو/تموز 2024، ألقى أفراد من الشرطة يرتدون ملابس مدنية القبض على يحيى حسين عبد الهادي من سيارة صديقه، بينما كان الاثنان في طريقهما لحضور فعالية سياسية في مقر حزب الكرامة في القاهرة. ولم يُبرز أفراد الشرطة إذنًا رسميًا بالقبض ولم يُبلغوا يحيى حسين عبد الهادي بأسباب القبض عليه. كما رفض أفراد الشرطة الإفصاح عن هويتهم. وفي اليوم نفسه، أجرت نيابة أمن الدولة العليا تحقيقًا مع يحيى حسين عبد الهادي فيما يتصل بتهم "الانضمام إلى جماعة إرهابية"، ونشر "أخبار كاذبة"، و"التحريض على ارتكاب جريمة إرهابية"، و"إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي"، و"تمويل الإرهاب". وتضمنت الأدلة المقدّمة ضده من قطاع الأمن الوطني، وهو جهاز شرطي متخصص، لقطات لتعليقات على وسائل التواصل الاجتماعي منسوبة إليه تنطوي على انتقادات للحكومة. واستجوبه محقق نيابة أمن الدولة العليا بخصوص التعليق المنشور على وسائل التواصل الاجتماعي، يوم 23 يوليو/تموز، والذي دعا فيه إلى تغيير النظام. وبعد التحقيقات، أمرت النيابة بحبس يحيى حسين عبد الهادي احتياطيًا لمدة 15 يومًا على ذمة التحقيقات، وهو مُحتجز حاليًا في سجن العاشر من رمضان، ولم يُسمح له بعد بتلقي زيارات من أسرته، وهناك مخاوف بخصوص أوضاعه الصحية المتعلقة بالسن، بما في ذلك مرض السكري ومرض في القلب.

وليست هذه هي المرة الأولى التي تستهدف فيها السلطات المصرية يحيى حسين عبد الهادي. ففي عام 2018، بدأت النيابة تحقيقات جنائية معه بخصوص تهمة إهانة رئيس الجمهورية، والإخلال بالنظام العام، ونشر "أخبار كاذبة"، وذلك فيما يتصل بتعليق على وسائل التواصل الاجتماعي ينتقد الرئيس عبد الفتاح السيسي. وفي عام 2019، قبضت عليه السلطات بعد أن طالبت الحركة المدنية الديمقراطية بالإفراج عن أعضائها المُحتجزين. وقد أُفرج عنه من الاحتجاز التعسفي في يونيو/حزيران 2022، بموجب عفو رئاسي، بعد أن أمضى 42 شهرًا رهن الحبس الجائر.

أهيب بسيادتكم أن تضمنوا الإفراج عن يحيى حسين عبد الهادي فورًا وبدون قيد أو شرط، وإسقاط جميع التهم الموجهة إليه، حيث إن السبب الوحيد لاحتجازه هو ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير. ينبغي على السلطات المصرية الكف عن استخدام قانون مكافحة الإرهاب لاستهداف المنتقدين السلميين وإبقائهم رهن الحبس الاحتياطي إلى أجل غير مُحدد.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

## معلومات إضافية

يُعتبر يحيى حسين عبد الهادي من المعارضين البارزين للحكومة في مصر. وقد شارك في تأسيس الحركة المدنية الديمقراطية، وهي ائتلاف سياسي معارض، وشغل من قبل منصب المتحدث باسم الحركة. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، دأب يحيى حسين عبد الهادي على نشر مقالات وتعليقات على وسائل التواصل الاجتماعي تنتقد حكومة الرئيس عبد الفتاح السيسي.

وجاء القبض على يحيى حسين عبد الهادي قبل أيام قليلة من طرح مسألة استخدام الحبس الاحتياطي للنقاش في "الحوار الوطني"، وهو مبادرة رئاسية بدأت العام الماضي وتُعتبر منصة للحوار بين المعارضة والحكومة بشأن القضايا الملحة. وعلى مدار الشهر الماضي، كُنّفت السلطات المصرية حملتها القمعية على المعارضين والصحفيين. ففي يوليو/تموز، قبضت السلطات تعسفياً على أحد الصحفيين وأحد رسامي الكاريكاتير دونما سبب سوى عملهما الإعلامي، كما عرّضت الاثنين للاختفاء القسري لمدد تراوحت بين يومين وخمسة أيام. ومنذ مطلع يوليو/تموز، احتجزت قوات الأمن المصرية تعسفياً 119 شخصاً فيما يتصل بدعوات على الإنترنت للمشاركة في مظاهرات مناهضة للحكومة، وهي مظاهرات لم تتحقق في نهاية المطاف.

ودأبت السلطات المصرية بشكل مستمر على استهداف يحيى حسين عبد الهادي بسبب معارضته السياسية. ففي 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، حَقّقت النيابة معه بخصوص تهمة إهانة رئيس الجمهورية، والإخلال بالنظام العام، ونشر "أخبار كاذبة"، وذلك بعد أن نشر تعليقاً على فيسبوك ينتقد فيه تصريح الرئيس عبد الفتاح السيسي بشأن ثورة 25 يناير/كانون الثاني 2011. وأمرت النيابة بالإفراج عنه بكفالة، وفقاً لما ذكرته منظمات حقوقية محلية.

وفي 29 يناير/كانون الثاني 2019، قبضت السلطات على يحيى حسين عبد الهادي بعد ساعات قليلة من مطالبة الحركة المدنية الديمقراطية بالإفراج عن أعضائها الذين قُبض عليهم إثر إحياء ذكرى ثورة 25 يناير/كانون الثاني. وفتح محققو نيابة أمن الدولة العليا تحقيقات جنائية ضده، في القضية رقم 277 لسنة 2019، بخصوص تهمة الانضمام لجماعة مؤسّسة على خلاف القانون، والإعداد والتخطيط لارتكاب أعمال عنف، واستغلال ذكرى ثورة 25 يناير/كانون الثاني للقيام بأعمال تخريبية ونشر الفوضى في البلاد، ونشر "أخبار كاذبة"، وذلك وفقاً لما ذكرته جماعات حقوقية محلية. وأمرت النيابة بحبسه احتياطياً لمدة 15 يوماً على ذمة التحقيقات.

وفي يونيو/حزيران 2021، وبينما كان يحيى حسين عبد الهادي لا يزال رهن الحبس الاحتياطي في القضية رقم 277 لسنة 2019، أُحيل للمحاكمة فيما يتصل بقضية عام 2018. وفي مايو/أيار 2022،

حكمت عليه إحدى محاكم الطوارئ بالسجن أربع سنوات. وتتسم الإجراءات أمام محاكم الطوارئ في مصر بأنها جائرة بطبيعتها، حيث يُحرم المتهمون من الحق في استئناف قرارات الإدانة والأحكام الصادرة عن هذه المحاكم أمام محكمة أعلى. وخلال الشهر نفسه، أصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي عفواً عن يحيى حسين عبد الهادي. وأُفرج عنه يوم 1 يونيو/حزيران 2022، بعد أن أمضى ثلاث سنوات ونصف السنة في السجن.

وفي 18 يناير/كانون الثاني 2024، أصدرت إحدى المحاكم، في قضية منفصلة، حكماً بالسجن لمدة سنة مع إيقاف التنفيذ على يحيى حسين عبد الهادي، بتهمة نشر "أخبار كاذبة" من خلال محتوى حسابه على وسائل التواصل الاجتماعي، الذي انتقد فيه الحكومة. وقد أُحيل للمحاكمة بدون التحقيق معه، وفقاً لما ذكرته الجبهة المصرية لحقوق الإنسان، وهي جماعة محلية معنية بحقوق الإنسان.

وبموجب القانون الدولي والمعايير الدولية، ينطبق الحق في حرية التعبير على المعلومات والأفكار بجميع أنواعها، بما في ذلك تلك التي يُنظر إليها باعتبارها مُسيئة أو مُزعجة أو صادمة للغاية. ورغم أن الدول مُلزَمة بحظر الدعوة للكراهية، فإن المعايير الدولية واضحة بأن ذلك ينبغي أن يكون أكثر من مجرد التعبير عن أفكار أو آراء تتطوي على الكراهية تجاه جماعة بعينها، ويتطلب إثباتاً صريحاً لقصد تحريض آخرين على التمييز ضد جماعة تحظى بالحماية، أو على إظهار العداء لها، أو ارتكاب أعمال عنف ضدها.

ومنذ عام 2013، أحكمت السلطات المصرية قبضتها على وسائل التواصل الاجتماعي، وكثفت حملتها القمعية على الأشخاص الذين ينشرون محتوى ينتقد الحكومة. ومنذ ذلك الحين، قامت السلطات بتعريض آلاف المنتقدين للقبض التعسفي، وللحبس الاحتياطي المُطوّل بتهم ملفقة تتعلق بالإرهاب، أو بتهمة نشر "أخبار كاذبة"، مما يُعد منافياً للحق في حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها، وحرية التجمع السلمي.

**لغة المخاطبة المُفضَّلة: اللغة العربية، أو الإنجليزية**

ويمكنكم أيضاً استخدام لغتكم الأم.

**يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2024.**  
ويُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم، إذا رغبتُم في إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: يحيى حسين عبد الهادي (صيغ المذكور).